دور الثنائية الحزبية في الحياة السياسية

(بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً)

المدرس الدكتور
محمد حسن دخيل
جامعة الكوفة ـ كلية القانون والعلوم السياسية

دور الثنائية الحزبية في الحياة السياسية
(بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً)

المدرس الدكتور
محمد حسن دخيل
جامعة الكوفة ـ كلية القانون والعلوم السياسية

تمهيد:

تأتي أهمية دراسة الأحزاب السياسية كونها تمثل أهم مظاهر الحياة السياسية في الدول والمجتمعات البشرية. فالأنظمة السياسية بصورة عامة تقودها أحزاب سياسية، ومن هنا تأتي طبيعة العلاقة بين الأحزاب وبين الأنظمة السياسية.

كما لا يخفى تأثير الأحزاب الواضح في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال ما تتبناه من مبادئ وأهداف وبرامج في المجالات كافة، وسعيها لتحقيق ذلك من خلال استلام السلطة واستعمال امكانياتها لتحقيق التغير الذي تبتغيه في مجتمعاتها.

ومن خلال دراسة الأحزاب السياسية يمكننا التعرف على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وكذلك التعرف على الأيديولوجيات السائدة في المجتمع لكون الأحزاب السياسية عادة ما تمثل القوى والطبقات الاجتماعية[1].

وتعد الأحزاب السياسية إحدى أهم أدوات الصراع السياسي، وأبرز المنظمات التي تتكون من خلالها الإرادة الشعبية. ففي الدول الديمقراطية لم يعد الصراع السياسي صراعا بين أفراد بل صراع أفكار وبرامج سياسية. والأحزاب السياسية هي من الوسائل التي تسمح بصراع الأفكار.

ولقد أثر قيام الأحزاب السياسية وتطورها تأثيراً كبيراً على الطبيعة السياسية والقانونية للأنظمة السياسية. فنوعية النظام الحزبي السائد في دولة معينة لها من التأثير على هيكلية نظامها أكثر من ذلك التأثير الذي يحدثه بناؤها الدستوري.

إن تطور الأحزاب السياسية أدى بصورة عامة الى ثلاثة أنماط حزبية: الثنائية، والتعددية، الحزب الواحد.

وانطلاقا مما سبق، يبدو من الأهمية بمكان بحث إشكالية العلاقة بين نظام الثنائية الحزبية ونتائجه السياسية، وآثار تطبيقه، وأسباب استمراره، الى جانب دراسة أنواعه وذلك تحديداً في بلدين طبقا هذا الأنموذج مدة زمنية ليست بالقصيرة، أعني بهما: المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: مفهوم الأحزاب السياسية وأبرز وظائفها

يمكن تعريف الحزب السياسي انطلاقا من الغرض الذي يسعى إليه بأنه ((مجموعة من الناس توحدهم أفكار مشتركة حول دور الفرد والدولة، ويعملون للوصول للسلطة أو المحافظة عليها عبر تنظيم الناخبين والدولة))[٢].

وربما كان من المفيد، لتبيان غرض الحزب السياسي بدقة ووضوح، تحديد مفهومه تحديداً جامعاً حسبما ورد في كتابات كبار علماء السياسة والاجتماع، وفي هذا الصدد يقول جان شارلو في مؤلفه عن الأحزاب السياسية بأن الحزب هو:

١- منظمة مستمرة تتجاوز، بمطامحها، قادتها.

٢- منظمة محلية تقيم علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني.

٣- لها إدارة واضحة ومتعمدة للفوز بالسلطة وممارستها لوحدها أو

بمشاركة الآخرين، أو التأثير على هذه السلطة والضغط عليها في حال وجودها خارج الحكم.

٤- ولها هم بأن تجد لنفسها دعماً شعبياً عن طريق الاقتراع أو أية وسيلة أخرى[٣].

إلى ذلك، تؤدي الأحزاب السياسية وظائف عدة في إدارة الدولة، ومنها **وظيفة التعبئة**، وتعني حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين. **ووظيفة دعم الشرعية**، وتعرف الشرعية بأنها مدى تقبل غالبية أفراد الشعب للنظام السياسي، وخضوعهم له طوعية، ولاعتقادهم أنه يسعى الى تحقيق أهداف الجماعة، من هنا تؤدي الأحزاب وغيرها من المؤسسات دوراً بارزاً في هذا المضمار. **ووظيفة التجنيد السياسي**، وهي عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد. ويفترض أن تكون الأحزاب أحد وسائل التجنيد السياسي، فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل الحزب، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر.

وفضلاً عما سبق تتسم الأحزاب السياسية في أداء **الوظيفة التنموية**، وتتمثل هذه الوظيفة في قيام هذه الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع؛ الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. **ووظيفة الاندماج القومي**، وتنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية وغيرها في تلك البلدان[٤].

وينظر الى الأحزاب السياسية اليوم بعدها عاملا ضرورياً للحياة السياسية، وهي تؤدي دوراً هاماً في النظم السياسية المختلفة، ((نظراً لكونها أداة وسطية

بين الجماهير والسلطة، وما يمثله ذلك من عقبة أمام تأثير الجماهير المباشر على السلطة من حيث اختيار أعضائها والرقابة على أعمالهم. وإن تلك الجماعات السياسية ليس بمقدورها التماسك والتنظيم ولا تستطيع الاستمرار ولا حتى الدخول في المجال الانتخابي والعمل بفاعلية من أجل الوصول الى السلطة والالتزام بتحقيق برنامج سياسي إلا من خلال الأحزاب السياسية))[٥].

والأحزاب السياسية ركن أساسي من أركان الديمقراطية، نظراً للدور الذي تؤديه في تنظيم الرأي العام، وخلق نخب جديدة، وتحقيق التوازن السياسي العام الذي هو ضمان استمرار الديمقراطية.

وهناك وظائف عدة تؤديها الأحزاب السياسية، منها: تنظيم اختلافات المجتمع والمحافظة على استقراره، والتوعية والتوحيد السياسي، وتكوين وتوجيه الرأي العام، وتكوين وتنشئة الكوادر السياسية.

ثانياً: الثنائية الحزبية، شروطها، وأماكن وجودها

يقوم نظام الثنائية الحزبية على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة، فيفوز أحدهما دون مساندة، ويبقى الآخر في المعارضة خلال مدة طويلة نسبياً.

وبذلك، يقتضي قيام نظام الحزبين توافر الشروط التالية:-

١- أن ينحصر الأمل في تولي الحكم لأحد الحزبين فقط.

٢- أن يتمكن أحد الحزبين من الوصول الى السلطة، دون مساندة فريق ثالث.

٣- أن يتناوب هذان الحزبان على الحكم خلال مدة طويلة[٦].

ولا بد من الإشارة الى ناحية هامة تمثل في أنَّ الثنائية الحزبية لا تعني عدم وجود أحزاب أخرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، نجد إلى جانب

الحزبين الكبيرين (الديمقراطي – والجمهوري) عدداً من الأحزاب الصغيرة، أهمها: الحزب العمالي، الحزب الاشتراكي، وحزب المزارعين، وبعض هذه الأحزاب يؤدي دوراً هاماً في بعض المجالس التشريعية والبلدية المحلية.

وعلى صعيد آخر، لا يمنع نظام الثنائية الحزبية بروز حزب ثالث الى جانبهما. ولكن استمرار نظام الحزبين يقتضي أن يكون ذلك لمدة مؤقتة، يعود التنافس مرة أخرى بين حزبين. وقد يؤدي التطور السياسي الى انزواء أحد الحزبين وصعود حزب ثالث بدلاً عنه.

وبشكل عام، تعد الثنائية الحزبية ظاهرة انكلو – سكسونية، وقد فسر بعضهم هذه الظاهرة واستمرارها لأسباب عديدة كالعبقرية الانكلوسكسونية أو الروح الرياضية التي يتحلى بها الشعب البريطاني أو الاعتياد التاريخي، غير أن هذه التفسيرات لا ترقى الى الموضوعية والدقة؛ لأن الأسباب الحقيقية لقيام الثنائية أو غيرها من الأنماط الحزبية مرهون بظروف موضوعية خاصة تنتج عنها وتزول بزوالها.

ثالثاً: عوامل تطبيق الثنائية الحزبية:

إن هناك بواعث وأسباباً عدة دفعت كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى اللجوء إلى نظام الثنائية الحزبية. ففي بريطانيا، فإن للأحزاب جذوراً تعود للإصلاح الديني. ولقد ساعد نشوء الكنيسة الانكليكانية على دفع حركة الأحزاب باتجاه ثنائي: من جهة مؤيدي الكنيسة وبالتالي النظام الملكي، ومن جهة ثانية البروتستانت والمدافعين عن حقوق وسلطة البرلمان بهدف إضعاف الكنيسة والتاج. وربما كان للعامل الجغرافي (بريطانيا مجموعة جزر) دور في دفع البريطانيين إلى الاستقطاب في اتجاهين أمام المشاكل الكبرى التي واجهتها بريطانيا(٧).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأيديولوجية الأميركية المسيطرة على الجميع، تدفع، على الرغم من وجود تيارات سياسية مختلفة، إلى التحالف فالانتخابات تقوم على الخيار بين أسلوبين وليس بين برنامجين مختلفين أو بين أيديولوجيتين، فضلاً عن طبيعة عمل النظام السياسي، فإنها تكرس الثنائية. فتكاليف الحملة الانتخابية وتنظيمها على مستوى كل الولايات يجعل إمكانية فوز الأحزاب الصغيرة أو المرشحين المستقلين شبه معدومة.

وهناك تطبيقات لمبدأ الثنائية الحزبية في كندا، استراليا، ونيوزيلندا.

رابعاً: أنواع الثنائية الحزبية وأبرز الفوارق

يمكن التمييز، في نظام الثنائية الحزبية، بين نظام الحزبين الصلب ونظام الحزبين المرن.

١- **نظام الحزبين الصلب:** هو النظام الذي يمتاز فيه الحزبان ببنية داخلية صلبة، ونظام حزبي متشدد، كحزبي العمال والمحافظين في بريطانيا.

٢- **نظام الحزبين المرن:** هو النظام الذي لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم، وخاصة بالنسبة للتصويت. وهذا ما يقود الى تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة داخل كل من الحزبين، كالحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل من أسباب اعتماد هذين النموذجين في الثنائية الحزبية، يعود إلى طبيعة عمل النظام السياسي وتأثيراته في كلا الحالين.

إن النظام البرلماني، هو بحاجة الى ثقة البرلمان؛ الأمر الذي يعني وجود انتظام حزبي، وتقيد بتوجيهات الحزب كي لا تسقط الحكومة أمام اختبار منح الثقة والتصويت على مشاريع القوانين. أما في الولايات المتحدة، فليس بمقدور

السلطة التشريعية إقالة الرئيس أو حجب الثقة عنه كما هو الحال في النظام البرلماني، لذا تطلب الأمر مرونة في البناء الهيكلي للحزبين في الولايات المتحدة.

يمكن التمييز بين الثنائية الحزبية الكاملة، والثنائية الحزبية الناقصة. فالثنائية الحزبية الكاملة تعني وجود حزبين سياسيين يتقاسمان أصوات الناخبين، بحيث يتمكن أحد الحزبين من الحصول على الأغلبية المطلقة والحكم بمفرده.

أما الثنائية الحزبية الناقصة فتعني وجود حزبين كبيرين يتداولان السلطة، ولكن لا يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة في البرلمان، فيلجآن للائتلاف معاً أو مع أحد الأحزاب الصغيرة ومثال ذلك ما يحصل في ألمانيا، حيث الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي يتداولان السلطة بينهما، فيشكلان ائتلافاً بينهما ويسمى (الائتلاف الكبير)، أو يأتلف أحدهما مع أحد الأحزاب الصغيرة كالحزب الليبرالي أو حزب الخضر ويسمى (الائتلاف الصغير)[٨].

تتميز الأحزاب الأمريكية، بصورة عامة، بغياب الأيديولوجيا. أما تنظيمها الداخلي، فهو ينطوي على أنها ليست مرتكزة على الانتساب الفردي لأعضاء عديدين جداً، إنها ليست أحزاباً جماهيرية، بل أحزاب كوادر ترتكز على لجان صغيرة من الوجهاء...

يقول دوفرجيه ((يجدر بنا التكلم ليس عن حزبين أمريكيين، بل عن مئة حزب أمريكي، لأنه يوجد خمسون حزباً ديمقراطياً وخمسون حزباً جمهورياً شبه مستقلين))[٩].

ويمكن تصنيف الحزبين الأساسيين في الولايات المتحدة الأمريكية على أنهما من الأحزاب العملية أو أحزاب البرامج، وليس لهما ارتباط بعقيدة محددة،

وتتغير مواقفهما وسياساتهما العامة من مدة الى أخرى تماشياً مع الظروف المتغيرة، فتتميز هذه الأحزاب بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطة بها، كما أنها تتأثر بنوعية واتجاهات القيادات التي تسيطر عليها، فهي تتسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركتها.

إن هذه الأحزاب لا تتبنى عقيدة معينة، فهي تتبنى المرجعية الفكرية للمجتمع الذي تمارس نشاطها فيه ويكون التنافس فيما بينها على تقديم برامج تتناول الجوانب العملية من المجتمع وهي لا تهدف الى أي تغيير أساسي في النظام السياسي للمجتمع وربما تحمل في برامجها الانتخابية تغييرات طفيفة وثانوية[١٠].

وبإمكاننا إجراء مقارنة بين نظامي الثنائية الحزبية في بريطانيا والولايات المتحدة، إذ لم تخضع الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الى أي تهديد، فالأحزاب الرئيسية تم تشكيلها على أثر المنافسة الشديدة بين جيفرسون وهاملتون، فالأول كان يدافع عن فكرة حقوق الولايات، والثاني يدافع عن فكرة اتحادها، فظهرت فكرة ثنائية الحزب بشكلها الواضح، في الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٢٨، وكانت الحرب الأهلية قد أحدثت إرباكاً شديداً في توجهات الأحزاب، لكن لم تغير في محتواها حول فكرة ثنائية الحزب التي ظهرت فيما بعد بشكل المنافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين.

أما في بريطانيا، فالبريطانيون كانوا منقسمين على معسكرين: قسم يؤيد الملك، ويطلق عليهم (Tories)، وقسم آخر يؤيد حقوق البرلمان أو ما يطلق عليهم (Whigs)، وبين كلا هذين الطرفين يُوجد من حيث الشكل قواعد حسن السلوك، ومن حيث المضمون يوجد اتفاق نسبي فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية، فيتميز البريطانيون بأسلوب قائم على الملاحظة والتجريب والواقعية أيضاً، فأي مناقشة لمشكلة أو أزمة معينة لا تتحول الى حرب دينية أو أهلية؛

لأن الحزبين الرئيسيين مُتفقان على جوهر نظام الحكم، بمعنى أنهما متفقان على القضايا الأساسية، حتى إن بعضهم وصف حزبي المحافظين والعمال بحزب واحد منقسم على حزبين. ولكي يتم تحقيق الاستدامة في هذا النظام الثنائي، فقد اتبعت بريطانيا منذ القدم نظاماً انتخابياً يتناسب مع ثنائية الحزب وهو نظام التصويت الأغلبي وعلى دورة واحدة[١١].

خامساً: أسباب استمرار نظام الثائية الحزبية

ساهمت عوامل عدَّة في استمرار الثنائية الحزبية، ففي بريطانيا، ارتبطت بعوامل ثلاثة:

١- مهمتها.

٢- تنظيمها.

٣- نظام الانتخاب الأكثري.

١- **مهمة الأحزاب:** لقد ساعدت النظرة الى الحزب بعدّه مؤسسة تهدف الى ممارسة الحكم على استمرارية الثنائية الحزبية، فلكل من الحزبين مصلحة أكيدة في محاربة التعددية بهدف تفرده بالحكومة.

٢- **تنظيم الأحزاب:** فالحزبان منظمان على أساس بنيات حكومية؛ فالحزب الأكثري يؤلف الحكومة وحزب المعارضة يعارض من خلال حكومة الظل.

٣- **نظام الانتخاب الأكثري:** تطبيق بريطانيا نظام الانتخاب الأكثري على دورة واحدة وعلى أساس الدائرة الفردية. وقد أدى هذا النظام دوراً كبيراً في تدعيم الثنائية الحزبية، وذلك لأنه لا يسمح بتمثيل عادل للأحزاب الصغيرة.

وثمة ناحية مهمة، ترتبط بالتوجه الحزبي، في ظل وجود الانضباط الحزبي من عدمه، ويقصد بالانضباط الحزبي ((مدى خضوع الأعضاء وعلى اختلاف مستوياتهم لأوامر حزبهم وقراراته ونظامه الداخلي))[١٢].

وإذا كان الحزب (كما في بريطانيا) يطبق انضباطاً حزبياً صارماً على أعضائه ومؤيديه من خلال إلزام هؤلاء تبني مواقف القيادة السياسية للحزب بينما يكون تأثير الأحزاب السياسية على الرأي العام وتوجهاته أقل وضوحاً بالنسبة للأحزاب التي لا تتشدد في مسألة الانضباط الحزبي مع أعضائها (كما في الولايات المتحدة)، فهي بالتالي تعطي لأعضائها ومؤيديها حرية نسبية بتكوين الرأي واتخاذ المواقف حول العديد من القضايا الأساسية.

ويمكن إرجاع ظاهرة بروز الأحزاب السياسية الى المجتمع البريطاني بالذات حيث كان هناك صراع بين مؤيدي الملك ومعارضيه في القرن السابع عشر، وبعد حسم الموقف لصالح البرلمان وتأسيس سيادته التي واجهت سلطان الملك انقسم أعضاء البرلمان الى مؤيدي السلطة الملكية Tories الذين قاوموا حركات الإصلاح والتغيير ومناصري سلطة البرلمان Whigs الذين أيدوا الإصلاح والتغيير.

وبعد ذلك، انقسم الناس خارج البرلمان على هاتين المجموعتين أي مؤيدين ومعارضين للملك، غير إن هذه التجمعات لم ترتقِ الى مستوى الأحزاب السياسية بمفهومها الحالي، وإنما وضعت الأسس التي بنيت عليها الأحزاب السياسية مع توسيع القاعدة الانتخابية وسعي القيادات البرلمانية وكسب الدعم الشعبي.

ولقد اشتهر النظام الانكليزي، بأنه يعتمد على أسلوب الاقتراع الأكثري على دورة واحدة، وعلى أساس الدائرة الفردية، أي أنه اقتراع فردي أكثري

ذو دورة واحدة.

إن هذا الأسلوب من الاقتراع يتطلب تنظيماً للأحزاب السياسية، بمعنى إن الاقتراع يقتضي، بحكم الدورة الواحدة، أن تنصب كل الأصوات دفعة واحدة، كذلك فإن الأمر يتطلب من الناخبين حساً انضباطياً واضحاً فيعرضون عن الأحزاب الصغيرة التي تخسرهم أصواتهم حتماً. وهو ما يساعد على انقسام الرأي العام الى حزبين(١٣).

وإن من أهم الأسباب التي ساعدت الثنائية الحزبية في انكلترا على الاستمرارية والبقاء بشكل جدي، هي كون الحزب السياسي يعد جهازاً معداً لممارسة السلطة بالدرجة الأولى. فمن مصلحة كل حزب أن يمارس السلطة منفرداً، لذلك عليه أن يقلل من عدد المزاحمين على ممارسة السلطة، ومن أجل الوصول الى ذلك، عليه في بداية الأمر، إزالة كل الخلافات والانشقاقات داخل الحزب نفسه.

وقد يفسر بعضهم قيام الثنائيات واستمرارها لأسباب عديدة كالعبقرية الانكلوسكسونية أو الروح الرياضية التي يتحلى بها الشعب البريطاني أو الاعتياد التاريخي.

ولكن هناك أسباب تاريخية ساهمت بوجود الثنائية الحزبية في بريطانيا، فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الانتخابات تجري حول شخصية زعيم الحزب أكثر منها حول برنامج سياسي محدّد. ولكن بعد أن خسرَ الأحرار بزعامة غلادستون Gladstone الانتخابات في وجه زعيم المحافظين دزرائلي Disraeli، أخذ الأحرار يخضعون للانتخابات على أساس برنامج سياسي محدّد. ومن تلك الحقبة حلت الأفكار والمبادئ مكان الأشخاص في العمل السياسي، ولكن دون أن ينتهي الدور الشخصي للزعماء.

وهكذا ترسخت الثنائية في بريطانيا. إذ تعود الناخبون أن يصوتوا لصالح فريق متجانس ولبرنامج عمل سياسي محدد وتعودوا أيضاً على عملية التناوب على السلطة بين حزبين(١٤).

وهناك عامل آخر يتمثل بميل تلك الأحزاب في حالة الثنائية الحزبية الى أن تكون سياساتها متشابهة الى حد كبير خاصة في وجهات نظرها الأساسية، فهي تتفق عادة على الشكل الأساسي للحكومة، وعلى الاتجاه العام لسياسة الدولة العامة. لذلك من النادر أن نجد تحولاً كبيراً في سياسة الحكومة عندما يخلف أحدهما الآخر في السلطة.

سادساً: الواقع الحزبي في بريطانيا والولايات المتحدة:

لو درسنا المجتمع البريطاني دراسة اجتماعية علمية تحليلية لشاهدنا بأنه ينقسم على طبقتين اجتماعيتين مختلفتين، هما الطبقة المتوسطة والطبقة العمالية. ولكلٍ من هاتين الطبقتين طموحاتها الاجتماعية والاقتصادية وميولها واتجاهاتها الفكرية والسياسية وأحزابها ومنظماتها الاجتماعية والسياسية التي تدافع عنها وتناصرها وتنتمي إليها فكرياً ومصيرياً.

فالطبقة المتوسطة تؤيد حزب المحافظين البريطاني وتنتمي إليه وتجند جهودها وطاقاتها في خدمته والدفاع عن مصالحه الحيوية وتصوت له في الانتخابات العامة، في حين تؤيد الطبقة العاملة حزب العمال البريطاني وتعمل جاهدة على الانضواء تحت لوائه ودعمه مادياً ومعنوياً والدفاع عن وجوده وشرعيته والتصويت له في الانتخابات العامة.

يقول البروفسور ميكنزي في كتابه ((الأحزاب السياسية في بريطانيا)) بأن هناك ثلاثة عوامل تدفع للانتماء لحزب سياسي معين دون الحزب الآخر وهذه العوامل هي:-

١- **المصلحة:** أي الرغبة في الحصول على مكاسب ذاتية للأفراد الذين ينتمون إليه كالحصول على المناصب والوظائف والأموال والمكافآت و الامتيازات.

٢- **الانفعال:** أي اندفاع المواطنين لتأييد أفكار الحزب وبرامجه وأهدافه وسياساته من دون تحفظ لأنها تثير عواطفهم ونزعاتهم النفسية وتجعلهم متحمسين لنصرة الحزب.

٣- **الإدراك والتعقل والعقيدة:** أي أن الشخص يدخل الى الحزب لا بسبب المصلحة أو العاطفة أو الانفعال بل بسبب الإيمان والعقيدة والإدراك الثاقب لأفكار الحزب وأيديولوجيته ومعتقداته وأهدافه[١٥].

حزب المحافظين:

كان حزب المحافظين يشكل نوعاً من أحزاب النخبة ونشاطاته الجماهيرية كانت تنحصر في أيام الانتخابات. إلا أن هذا الحزب ونظراً للنجاحات التي حققتها الأحزاب الجماهيرية، وخوفا من خسارته للناخبين الذين بدأوا بالتأطر داخل الأحزاب الجماهيرية، تحول الى التعاطي مع تلك الجماهير محاولا ربطها به، عن طريق تنظيم دائم وأنشأ الاتحاد الوطني الذي يتكون من جمعيات محلية تغطي جميع أنحاء التراب البريطاني، مهمتها القيام بدور استشاري ينقل رغبة القاعدة الى قادة الحزب.

ويمكن اختصار قيم حزب المحافظين بالإيمان بالفرد، بعظمة بريطانيا الكبرى، وبضرورة القيم الأخلاقية.

وقاعدة الحزب هي الطبقة الوسطى والعليا في المجتمع، ولكن ناخبيه يتعدى هذه المساحة. يجسد هذا الحزب الأفكار الليبرالية الاقتصادية المعارضة لتدخل الدولة والقائمة على القيم التقليدية والكفاءات النخبوية. والحزب في بداياته

هو حزب الطبقة الارستقراطية، ومن ثم النبلاء، ومن ثم حزب الكوادر أو النخب. يقول عنه Disraeli: ((حزب المحافظين إذا لم يكن حزباً وطنياً فهو لا شيء)) للدلالة على القيم التقليدية المحافظة.

حزب العمال:

على عكس الأحزاب الاشتراكية في أوربا، لم تشغل الأيديولوجية الواضحة حزب العمال البريطاني، فقد كان همَ مؤسسيه الأساسيين (الاتحادات العمالية) إيصال نواب الى مجلس العموم كي يدافعوا عن مصالح العمال. لذلك رفض هذا الحزب منذ البداية مقولة الصراع الطبقي، ولم يكن هدفه الوصول الى السلطة عن طريق الثورة. صحيح إن حزب العمال تبنى الاشتراكية كأيديولوجية في عام ١٩١٨، إلا أنه بقي حزباً براغماتياً ولم يطمح أن تكون اشتراكيته أكثر من ((اشتراكية برلمانية)) واقعية.

وقاعدة الحزب هي الطبقة العمالية والنقابات، وعلاقته هذه تؤثر بشكل كبير على طريقة عمله. الانتماء الى الحزب غالبا ما يكون بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال الانتماء الى النقابات التي تدعم الحزب، ويضم الحزب ما يقارب سبعة ملايين عضواً، وهو أكثر تنظيماً من حزب المحافظين، ويجسد الأفكار الاشتراكية والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وأهدافها[١٦].

وإن حزب العمال يأخذ بالمبادئ الاشتراكية، وتقرر المادة الرابعة من لائحته على ضرورة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ولكن حكم هذه المادة يتعارض مع سياسة الحزب التي تدعو الى إقامة مجتمع وسط شبه رأسمالي، وبذلك يصح التأكيد على أن دور الأيديولوجية في هذا الحزب دور ثانوي.

أما في الولايات المتحدة فإن السياسة تكاد تكون محتكرة من قبل الحزبين الأساسيين، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ولا توجد بينهما

فروقات أيديولوجية مهمة.

ما يُعرف عن الحزب الديمقراطي كونه حزباً يؤيد ويدعو الى قوة الدولة الاتحادية ومركزيتها والدفاع عن حقوق الأقلية. وأحيانا نلاحظ اختلافات أيديولوجية في صفوف الحزب نفسه. فهناك اختلاف بين الديمقراطيين في الجنوب والديمقراطيين في شمال الولايات المتحدة، وكذلك الحزب الجمهوري.

وبعبارة أخرى، فإن الحزب، سواء كان جمهورياً أم ديمقراطياً، يتأثر كثيراً بمحيطه الاجتماعي، فنلاحظ لكل دولة أو ولاية ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها والتي تؤثر في سلوكية الحزب وأفكاره وتوجهاته وتطلعاته، حتى يمكن القول بأنه لكل ولاية حزبها الديمقراطي أو الجمهوري الخاص(١٧).

والأصل إن الأحزاب الأمريكية، إنما هي أحزاب إقليمية وليست أحزاباً على المستوى القومي، ولما كانت هذه الأحزاب محلية فإن هذه (المحلية) عامل يغذي ويقوي الروحية الإقليمية التحزبية.

وفي الحقيقة، فإن الذي يسيطر على الحياة الأمريكية، إنما هي مصالح محلية. وما الحزب إلا علاقة شكلية للفوز برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

والشيء الجدير بالملاحظة هو إن الشعب الأمريكي، خليط من جنسيات متعددة مختلفة وبالتالي فإنه شعب يفتقد إلى وحدة (بيولوجية) ويفتقد إلى حد ما إلى وحدة (أيديولوجية) ولقد تركت هاتان الظاهرتان بصماتها، بوضوح باهر، على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية(١٨).

وإن الأحزاب السياسية الأمريكية لا تخضع لأيديولوجيا ثابتة وقوية ولا هي على علاقة بركيزة اجتماعية معينة. والسبب في ذلك يعود إلى إن هذه

الأيـديولوجيا لم تأخـذ ذات الطـابع الـذي عرفتـه أحـزاب أوربـا الغربيـة والأيديولوجيا الاشتراكية، فالأحزاب الأمريكية لم تعرف أي منها إلا بعض الأفكار المحدودة التي لم تؤثر في الحياة السياسية الأمريكية.

سابعاً: نتائج الثنائية الحزبية:

يسهم نظام الحزبين في استقرار المؤسسات الدستورية، وفي خلق التوازن في الحياة السياسية؛ لأنه يساعد على تحقيق عملية التناوب في السلطة بانتظام، بحيث يتعاقب كل من الحزبين المتنافسين على ممارسة السلطة في الدولة. وهذا ما هو حاصل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويحقق نظام الحزبين بعض المزايا، فهو يؤدي الى سهولة تجميع المصالح، ويمكن الرأي العام من الاختيار السهل الواضح في المسائل الأساسية وذلك لأن التنافس ينحصر بين تيارين فقط. كما يجعل من عملية اختيار النواب اختياراً للحكومة أيضاً؛ لأن رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز في الانتخابات.

ففي بريطانيا، تتألف الحكومة من اللجنة القيادية لحزب الأكثرية، وتبقى في السلطة طيلة الولاية التشريعية. ومن حسنات الثنائية الحزبية وضوح سياسة الحكومة التي تسمح للمواطن بالاختيار. ذلك إن وجود ائتلافات حكومية في كثير من الأحيان يؤدي إلى عدم وضوح سياسة الحكومة، حتى قيل في هذا الشأن ((إن الدستور الحقيقي البريطاني، يكمن في الثنائية الحزبية)).

وتتميز الحالة السياسية بالثبات والاستقرار، فضلا عن وضوح السياسة الحكومية لدى الناخبين الذين ينتخبون أعضاء البرلمان والحكومة في عملية انتخاب واحدة، كما إن النظام الحزبي يدفع المعارضة الى إتباع سياسة مقبولة، سيما إذا كان الحزب المعارض قوياً وقادراً على تجميع الرأي العام ضد

قرارات الحزب الحاكم وسياساته.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية سمحت الثنائية الحزبية وطبيعتها المرنة في جعلها أحزاب كادرات مرنة تسمح بانتقال الأعضاء من حزب إلى آخر دون أن يشكل ذلك أي إحراج، لكل هذه الأسباب أصبحت الأحزاب الأمريكية أحزاباً انتخابية (موسمية) فعملها الأساسي يكون أثناء الحملات الانتخابية، وتغيب تقريباً بين دورتين انتخابيتين.

وتتمتع المعارضة في بريطانيا بوضع قانوني رسمي. فإلى جانب الحكومة توجد حكومة الظل Shadow Cabinet، وهي حكومة المعارضة وتتكون من وزراء ينتمون إلى الحزب الذي لم يحصل على الأكثرية، ولها وجود فعلي، وهي جاهزة للحلول محل الحكومة القائمة. وهذه الأخيرة تقوم بالإطلاع على رأيها في القضايا المهمة جداً. وقد أصبح، منذ عام ١٩٣٧، رئيس حكومة الظل الذي هو رئيس الحزب المعارض، يتقاضى من الدولة، مرتباً مقابل ترؤسه هذه الحكومة؛ الأمر الذي يدل على المهمة الرسمية التي يضطلع بها. كما إن للمعارضة دوراً رسمياً داخل البرلمان، فلا يوضع جدول أعمال الجلسات الإ بعد استشارتها[١٩].

إن الأحزاب في بريطانيا ذات نشاط دائم، حيث لا يقتصر نشاطها على عمل الدعاية لمرشحيها في مدة الانتخابات وإنما يستمر بعد انتهائها، حيث تقوم بعقد الندوات والاجتماعات لأعضائها لغرض توضيح مواقفها من مختلف الأمور.

أما بالنسبة لآلية عمل نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا، فهو عمل منظم من الناحية الدستورية، حيث يوجد حزب حاكم وآخر معارض، ويطلق على الحزب المعارض (معارضة صاحب الجلالة) وتم استحداث منصب زعيم

المعارضة في عام ١٩٣٧. ويؤلف زعيم المعارضة حكومة (الظل) التي تكون جاهزة لتولي مهمة الحكم عند الفوز بأغلبية مقاعد مجلس العموم. ويلاحظ إن جميع الأعمال في البرلمان تنظم باتفاق الحزبين[٢٠].

إذا كانت هناك نتائج مهمة بالنسبة لتطبيق مبدأ الثنائية الحزبية، فإن الأمر لا يخلو من نتائج سلبية، يمكن إيراد بعضها في الدراسة.

إن تطبيق الثنائية الحزبية يحمل قدراً كبيراً من عدم العدالة، فهو يبرز تارة، مدى تقلب الرأي العام وبشكل أدق الجسم الانتخابي، وتارة أخرى، فهو يؤدي، في أغلب الأحيان، إلى عدم حصول توازن منطقي بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها حزب ما وبين عدد المقاعد التي نالها الحزب نفسه. فمثلا، في عام ١٩٤٥، حصل حزب العمال على (٦٢٪) من المقاعد بفضل (٤٨٪) من الأصوات. وفي عام ١٩٥٥ حصل المحافظون على (٥٦٪) من المقاعد بفضل (٤٩٪) من الأصوات. وفي عام ١٩٧٩ حصل الحزب الليبرالي على (١,٧٪) من المقاعد بفضل (١٣,٨٪) من الأصوات أي على أحد عشر مقعداً فقط، في حين أنه لو طبق النظام الانتخابي النسبي لحصل على حوالي تسعين مقعداً[٢١].

وثمة ناحية أخرى في هذا المجال، في إن تطبيق فكرة الثنائية الحزبية، لا يعبر عن المجموع الحقيقي للاتجاهات المختلفة داخل الرأي العام، على الرغم من أن المسائل الرئيسية يُعبر عنها عبر الحزبين.

ومن ثم فإن اطمئنان الحزب الحاكم الى أكثريته في البرلمان قد يدفع به إلى الاستبداد، وفقاً لآراء قيادة الحزب (الحكومة) فقد تكون سياسة الحكم إزاء قضية معينة منافية للحقيقة. وتواجه بالنقد من قبل المعارضة، ولكن الحكومة تصر على خطئها، وتحقق ما تريد مستندة الى أغلبيتها في البرلمان.

وثمة رأي يعتقد بأن الديمقراطية تتعرض للخطر بسبب هيمنة الأحزاب على

الحياة السياسية والتي تؤدي الى إضعاف دور الفرد ومشاركته في ممارسة السلطة السياسية في البلاد، وأيضاً بسبب تزايد أهمية الأحزاب وتضاؤل أهمية البرلمان الذي هو مركز الثقل السياسي في البلاد[٢٢].

وثمة جانب آخر، لا يمكن إغفاله، من نتائج الثنائية الحزبية، والمتمثل بتهديد مبدأ فصل السلطات، إذ إن السلطة الحقيقية مركزة في الهيئات الرئاسية لكل حزب، وتحدد لممثلي الحزب في البرلمان خطة يسيرون عليها. وهكذا يصبح النائب ممثلا لحزبه لا للشعب بأسره. من هنا، فعند هيمنة حزب معين على البرلمان، وفوزه بأغلبية المقاعد والتي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده يغدو مبدأ فصل السلطات إجراءً شكلياً.

إن قادة الحزبين الأساسيين في بريطانيا بإمكانهم إلزام أعضاء البرلمان المنتمين الى حزبهم بالتقيد بتعليمات الحزب، من هنا فالحكومة تكون مسيطرة على معظم ما يقوم به مجلس العموم من أعمال.

وتلك الحالة يمكن رصدها في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تأخذ بالنظام الرئاسي ونظام الثنائية الحزبية، إذا ما توافق انتخاب رئيس الجمهورية مع وجود أغلبية في الكونغرس ينتمون للحزب نفسه، يغدو الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نظرياً .

هوامش البحث

(١) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧، ص٥.

(2) G. Satori، Parties and Party System،London، Cambridge، University Press، 1976، P. 64.

(3) Jean Chart: " Les Partis Politiques " Armand – Colin، Paris، 1971، P. 22.

(٤) د. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ٢٠١٠، ص١٥٧.

(٥) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل الى علم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٩، ص١٥٠.
(٦) د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، دار العاتك، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٢٩.
(٧) د. زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٢٦.
(٨) د. عصام الدبس، النظم السياسية، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٠، ص٣٢٠.
(٩) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٠٩.
(١٠) د. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص٢٤١.
(١١) د. جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠، ص٩٨.
(١٢) د. جعفر الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٨، ص٢١٢.
(١٣) د. نزيه رعد، القانون الدستوري العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١١، ص١٩٥.
(١٤) د. غسان بدر الدين و د. علي عواضة، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٧٢.
(١٥) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠، ض ١٧٩.
(١٦) د. جواد الهنداوي، مصدر سابق، ١٧٩.
(١٧) د. جواد الهنداوي، القانون الدستوري، مصدر سابق، ١٥٢.
(١٨) د. طارق علي الربيعي، الأحزاب السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد، لا.ن.، ص١٥٢.
(١٩) د. عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، بيروت، لا. ن.، ١٩٩٨، ص٢٨٠.
(٢٠) د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١، ص١٨٢.
(٢١) د. نزيه رعد، القانون الدستوري العام، مصدر سابق، ص١٩٦.
(٢٢) د. قحطان الحمداني، الأساس في علوم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٤، ص٣١١.

قائمة المصادر والمراجع

1- G. Satori، Parties and Party System،London، Cambridge، University Press، 1976.

2- Jean Chart: " Les Partis Politiques " Armand – Colin، Paris، 1971.

٣- د. منعم إبراهيم الظاهر، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ٢٠٠١.

٤- د. حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل الى علم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٩.
٥- د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، دار العاتك، القاهرة، ٢٠٠٨.
٦- د. زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٤.
٧- د. عصام الدبس، النظم السياسية، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٠.
٨- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٢.
٩- د. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
١٠- د. جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠.
١١- د. جعفر الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٨.
١٢- د. نزيه رعد، القانون الدستوري العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١١.
١٣- د. غسان بدر الدين و د. علي عواضة، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠.
١٤- د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠.
١٥- د. طارق علي الربيعي، الأحزاب السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد، لا.ن..
١٦- د. عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، بيروت، لا. ن.، ١٩٩٨.
١٧- د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد،٢٠١١.
١٨- د. قحطان الحمداني، الأساس في علوم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٤.
١٩- د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧.